وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 09 أبريل 2023

أخبار الطاقة

تصاعد ضغط الإمداد وانخفاض التكاليف سبب لتفاقم الاتجاه الهبوطي الآسيوي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تواصل المملكة العربية السعودية تزعمها إنتاج البولي بروبلين والبولي إيثيلين بالمرتبة الثالثة عالمياً بقيادة شركة «سابك» بطاقات إنتاجية تقدر بأكثر من 8 ملايين طن متري سنوياً للمنتج الأول عبر مجمعات صناعية ضخمة في المدن الصناعية الجبيل وينبع ورابغ معززة موقفها التنافسي إقليميا وعالمياً، وبطاقات أكثر من 10 ملايين طن متري سنوياً للمنتج الآخر تنتجها في شركاتها التابعة كيميا، وبتروكيميا، وشرق، والمتحدة، وينبت، وينساب وكيان السعودية، هذا بخلاف مصانعها الدولية في أوروبا والصين وأميركا الشمالية بأكثر من مليوني طن.

وكانت معنويات البولي بروبيلين في جنوب شرق آسيا ضعيفة منذ قرب نهاية عطلة رأس السنة القمرية الجديدة في مواجهة انتعاش الطلب المخيب للآمال. أدى تصاعد ضغط الإمداد إلى جانب انخفاض تكاليف البروبيلين مؤخرًا إلى تفاقم الاتجاه الهبوطي في جميع أنحاء المنطقة، في حين زادت المخاوف من أزمة مصرفية وشيكة في الأفق مؤخرًا.

تشير بيانات مؤشر أسعار كيم أوربس إلى انخفاض أسعار الرافيا المستورد من البروبيلين الأحادي وأسعار الحقن بنحو 6 ٪ منذ أوائل فبراير، بينما انخفضت أسعار استيراد البوليمرات بنسبة 4 ٪ تقريبًا خلال الفترة نفسها. والأسعار الحالية عند أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر للرافيا والحقن وأدنى مستوى لها في شهرين للكتل كوبوليمر.

وتم تقييم الأسعار للأسبوع المنتهي في 25 مارس بانخفاض 10-50 دولار / طن عن الأسبوع السابق عند 1000-1080 دولار / طن سيف جنوب شرق آسيا، نقدًا للرافيا والحقن. تم تقييم أسعار البوليمر المشترك لكتلة البولي بروبلين المستوردة لجميع الأصول مستقرة عند 10 دولارات / طن أقل عند 1070-1150 دولارًا أميركيًا / طن بالخليص النقدي.

وتعكس الأرقام المقدرة توافرًا وافرًا بصرف النظر عن انخفاض المتطلبات من المحولين، الذين ظلوا يواجهون سوقًا باهتًا على مستوى المستخدم النهائي. في الوقت نفسه، أدت المخاوف بشأن أزمة البنوك الغربية، في أعقاب انهيار البنوك الأميركية والأوروبية وامتدادها إلى آسيا، إلى جعل المشترين ينتظرون المزيد من الوضوح.

وأبلغ تاجر مقيم في الصين، زار المشترين الفيتناميين مؤخرًا، عن شكاوى «بشأن الطلبات السيئة» منذ النصف الثاني من عام 2022. «انخفضت معدلات التشغيل بين المحولين في فيتنام إلى 30 ٪، مع أفضل معدلات التشغيل عند -70 80 ٪. علاوة على ذلك، فإن الطلب في بعض أسواق جنوب شرق آسيا الرئيسة منخفض بسبب استمرار شهر رمضان. كما أثرت تكلفة الاقتراض الباهظة على الطلب.

قال محول في فيتنام إنه يفضل الشراء محليًا على الذهاب للاستيراد. وقال: «المواد المتوفرة محليًا أرخص، ولسنا بحاجة إلى الانتظار طويلاً حتى تصل الشحنات». وقال متداول من سنغافورة: «وضع السوق هبوطي للغاية». «أدى رفع سعر الفائدة الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى تفاقم مخاوف السوق. وفي الوقت نفسه، تباطأ الطلب على المنتجات النهائية والإنتاج النهائي مرة أخرى مع وفرة الإمدادات.

وقال مصدر مقيم في سنغافورة في شركة منتجة عالمية إن أسعار كل من الهومو بولي بروبيلين والكوبوليمر تتدهور مع ترقب السوق المتوتر لاحتمال انتشار الأزمة المالية الغربية إلى آسيا. يراقب اللاعبون حاليًا التأثير على البنوك الآسيوية والأسواق المالية، ويتراجع المشترون عن عمليات الشراء حتى يتضح الأمر، وقال مصدر مقيم في سنغافورة في أحد المنتجين العالميين إن الطلب الإقليمي تقلص أيضا بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي.

ووفقًا للمصدر نفسه، فإن الانتعاش التدريجي الذي كان يحدث حاليًا في الصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات الرئيسة يمكن أن يتضرر بشدة إذا امتدت الأزمة إلى اقتصادات آسيا. وفي الوقت نفسه، كان الانخفاض في أسعار البولي بروبلين مدعومًا بالانخفاض المستمر في تكاليف البروبيلين. وانخفضت أسعار البروبيلين بنحو 9 ٪ خلال الشهر الماضي، وسجلت أحدث الأسعار 910 دولارات للطن تخليص الصين و880 دولارًا للطن حمولة على ظهر سفينة في كوريا الجنوبية.

العوامل الهبوطية

ألقت سلسلة من العوامل الهبوطية بما في ذلك الوضع الاقتصادي الكلي القاتم بظلالها على أسواق البروبيلين الآسيوية. مخاوف من زيادة العرض حيث من المتوقع أن تؤدي زيادة السعة الجديدة البالغة 1.35 مليون طن بسبب بدء تشغيل محطتين لإزالة الهيدروجين من البروبان إلى تفاقم الإمدادات الصينية الحالية. كما ستضيف إعادة تشغيل وحدات التكسير في جنوب شرق وشمال شرق آسيا والمصانع على طول إمدادات الأوليفينات الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، تُظهر بيانات كيم اوربس أن نحو 1.4 مليون طن / سنويًا من السعات الجديدة من البولي بروبلين قد تم تشغيلها بالفعل في الصين، من إجمالي 8.25 ملايين طن / سنة من المتوقع أن يتم تشغيلها في عام 2023. في جنوب شرق آسيا والهند، ستضاف سعات جديدة من كان نحو 1.1 مليون طن / سنة في مرحلة التشغيل حتى الآن هذا العام، مع إضافة 400000 طن / سنة أخرى بحلول يونيو.

من المتوقع أن تضيف القدرات المتزايدة إلى الضغط الهبوطي على الأسواق في جنوب شرق آسيا، والتي تعد من أكبر المتلقين للبولي بروبيلين الصيني. تواجه الصين فائضا في إمدادات البولي بروبلين والبولي إيثيلين في الربع الأول وسط عمليات البدء المخطط لها، ووفقًا لآخر تحديث قدمته كيم اوربس، يستعد قطاع البولي أوليفين الصيني لقدر مذهل من إضافات السعة. تشير البيانات إلى أن قدراً هائلاً من قدرة إنتاج البولي أوليفين قد تأخر من ديسمبر 2022 إلى الربع الأول من عام 2023، مما أدى إلى توقعات بزيادة المنافسة على الحصة السوقية بين المنتجين وبالتالي انخفاض الأسعار. وهناك موجة كبيرة أخرى من السعة الجديدة من البولي بروبلين والبولي إيثيلين ستبدأ من يناير إلى أبريل، إذ من المقرر أن تدخل العديد من مصانع تصنيع البولي بروبلين والبولي بروبيلين - الموجودة بشكل أساسي في المدن الساحلية عبر المقاطعات الشرقية والجنوبية - على الإنترنت خلال الربع الأول، بعد تأخير طفيف عن نهاية العام المقررة في البداية. في سوق البولي بروبيلين، كان من المقرر طرح نحو 2.6 مليون طن من السعة على الإنترنت في ديسمبر، وقد تم تأجيل ذلك إلى الربع الأول. ويبلغ إجمالي سعة البولي بروبلين التراكمية المتوقع أن تبدأ في الربع الأول الآن أكثر من 4.5 ملايين طن / سنة، وهو ما يعادل 40 ٪ تقريبًا من إجمالي سعة إنتاج البولي بروبلين المقررة لعام 2023 بالكامل في الصين.

بالنسبة للبولي إيثيلين، فقد تم تأخير ما يقرب من 2.5 مليون طن / سنة من السعة الجديدة إلى الربع الأول من عام 2023. وهذا يتوافق مع ما يقرب من نصف إجمالي السعة المقرر طرحها عبر الإنترنت هذا العام، وتظهر البيانات ما يقرب من 12 مليون طن من سعة البولي بروبلين الإضافية، بينما يُظهر بيانات أخرى 5 ملايين طن من قدرة البولي إيثيلين الجديدة لعام 2023 وفي المخزونات المحلية تنخفض ولكن مخاطر الهبوط لا تزال قائمة. وبلغ مخزون البولي إيثيلين والبولي بروبيلين المجمعين لاثنين من كبار المنتجين المحليين في الصين 510 آلاف طن اعتبارًا من 30 ديسمبر.

«أويل برايس»: السعودية تقود الشرق الأوسط بهدف طموح للطاقة المتجددة والهيدروجين الأزرق

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

سجلت أسعار النفط مكاسب أسبوعية ثالثة على التوالي، وربح خاما القياس أكثر من 6 في المائة بعد خفض مفاجئ للإمدادات من قبل «أوبك +» وانخفاض المخزونات الأمريكية التي شددت توقعات السوق.

وفي هذا الإطار، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط ارتفعت مدعومة إلى حد كبير بالطلب القوي بعد كوفيد والتخفيضات المفاجئة لـ«أوبك +» والاضطراب الناجم عن حرب روسيا في أوكرانيا.

وسلط التقرير الضوء على توقعات البنك الدولي التي تشير إلى أنه في العام الجاري ستنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها 3.5 في المائة أي أكثر من ضعف متوسط معدل النمو العالمي البالغ 1.7 في المائة بفضل ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة النفط بشكل أساسي.

وأشار إلى أن دول الخليج تعمل على تنويع اقتصاداتها والتركيز على الاستدامة، مشيرا إلى أن السعودية تقود الطريق في الشرق الأوسط بهدف طموح للطاقة المتجددة والتحول إلى إنتاج الهيدروجين الأزرق.

من جانبه، ذكر تقرير «ريج زون» الدولي أن أسعار النفط قفزت بنحو 6.3 في المائة عقب قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بخفض أكثر من مليون برميل من الإنتاج اليومي بدءا من أيار (مايو) المقبل.

ولفت التقرير إلى ارتفاع النفط الخام 26 في المائة عن أدنى مستوى بلغه في منتصف آذار (مارس) الماضي عندما أدى الاضطراب المصرفي إلى الهروب من الأصول الخطرة، موضحا أن الأسعار اتجهت إلى التعافي بفعل تزايد الطلب الصيني على الوقود وضعف الدولار.

وأوضح أنه إضافة إلى نقص المعروض انخفضت مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 3.7 مليون برميل الأسبوع الماضي مع انخفاض مخزونات البنزين ونواتج التقطير أيضا، حيث يستمر التجار في التطلع إلى البيانات الاقتصادية الأمريكية للحصول على مزيد من الأدلة حول مخاطر الركود ورفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

ونقل التقرير عن بيانات صادرة عن بنك أوف أمريكا تشير إلى أن تخفيضات «أوبك +» الفعلية للنفط الخام ستتعارض مع زيادات البنك المركزي النقدية المصممة لكبح الطلب وتشكل مخاطر كلية، مشيرا إلى أن العامل الحاسم وراء الخفض الطوعي للإنتاج من بعض أعضاء «أوبك +» هو وضع البيانات والتحرك السريع وسط اضطراب السوق الذي أعقب انهيار بنك سيليكون فالي.

وسلط الضوء على بيانات «ستاندرد تشارترد» والتي تشير إلى أن هناك 228.9 مليون برميل من المضاربة الصافية لبيع النفط الخام في أسبوعين فقط وكان هذا معدل بيع أسرع مما كان عليه في بداية عمليات الإغلاق الوبائي بما في ذلك 113 مليون برميل من عمليات المضاربة القصيرة الجديدة.
وذكر التقرير أن «أوبك» أظهرت قدرتها في الأعوام الماضية على إجراء تخفيضات أكبر في الإنتاج إذا لزم الأمر لتحقيق أهداف توازن واستقرار السوق ومن الواضح أنها ستستمر في التدخلات التي تدعم أهدافها ومصلحة الاقتصاد العالمي، موضحا أن أسعار النفط تتحرك حاليا نحو الاتجاه الصعودي.

وأشار إلى أن عديدا من عوامل السوق الراهنة تجعل منتجي النفط الصخري غير قادرين على الاستجابة بفعالية لتخفيضات إنتاج «أوبك»، مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية لا تستطيع تجديد الاحتياطيات الاستراتيجية بمستويات سعرية رخيصة، ولا سيما أن تقلبات الأسعار وارتفاع الفائدة تسببت في زيادة تكلفة التمويل لشركات الصخري الأمريكية.

وأبرز التقرير أن أسعار العقود المستقبلية الأطول أجلا أقل من الأسعار الفورية، ما يعني أن شركات النفط الصخري الأمريكية تقوم بتحوط إنتاجها مقابل أسعار أقل بكثير من أسعار النفط الفورية معتبرا أن هذا يمنح منتجي «أوبك» ميزة تنافسية أخرى.

وذكر أن قرار «أوبك +» الأخير يوفر دعما ماديا على المدى القريب للنفط الخام، ما قد يحد من الاتجاه الهبوطي الدوري، لكنه جدد المخاوف على الطلب، ما يحد من استمرار الاتجاه الصعودي في السوق.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط خلال التداولات على نحو طفيف وحققت مكاسب أسبوعية في ختام آخر جلسات هذا الأسبوع وذلك مع استمرار تقييم الأسواق لسياسة «أوبك +».

وكانت دول منظمة «أوبك» وحلفائها من خارج المنظمة فيما يعرف بتحالف «أوبك +» قد فاجأوا العالم بقرار خفض الإنتاج الطوعي للنفط من جانب المنتجين الرئيسين أبرزهم السعودية وروسيا والإمارات.

ويقيم المستثمرون قرار دول «أوبك +» بخفض إمدادات النفط طواعية بمقدار 1.66 مليون برميل يوميا بداية من مايو المقبل حتى نهاية العام الجاري على الأقل، وعللت الدول الأعضاء في التحالف هذا القرار بأنه يهدف إلى تحقيق التوازن في السوق العالمية.

وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم يونيو 0.1 في المائة أو ما يعادل 13 سنتا وأغلقت عند 85.12 دولار للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي تسليم مايو 0.1 في المائة أو ما يعادل تسعة سنتات إلى 80.70 دولار للبرميل. وقفز الخامان بأكثر من 6 في المائة في الأسبوع الماضي مدعومين بقرار «أوبك +» بشأن تخفيضات الإنتاج.

إنجازات وطنية تحققها مبادرات التحول الوطني لعام 2022 نحو مدن خضراء صديقة للبيئة

الرياض

استعرض التقرير السنوي الصادر عن برنامج التحول الوطني لعام 2022 أبرز ما أنجزه البرنامج في المرحلة الثانية من رؤية المملكة 2030 والتي تستهدف تطوير القطاعات الواعدة والجديدة ودعم المحتوى المحلي وتسهيل بيئة الأعمال وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي .

وقد اشتمل البعد الثاني في البرنامج على العديد من الإنجازات في مجال الاستدامة البيئية والذي أتى مواكبًا لتحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه اللّه ـ في 27 مارس 2021 التي تُعد قفزة كبيرة إلى الأمام لتحقيق طموحنا في أن نصبح دولة رائدة في رسم المستقبل الأخضر على المستوى العالمي .

وبحسب التقرير تم زراعه أكثر من 15 مليون شجره في السنوات الخمس الماضية من خلال المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي وإعادة استخدام أكثر من 22٪ من المياه المعالجة وزيادة مساحة المناطق المحمية لتصبح أكثر من 16.8 ٪ في هذا العام وكذلك إطلاق 921 كائنا فطريا مهددا بالانقراض في المتنزهات الوطنية والمحميات.

وقال رئيس مجلس الإدارة في جمعية الطائف الخضراء الدكتور سعد العتيبي : إن التكامل بين القطاع العام والخاص وغير الربحي هو حجر الزاوية في تحقيق مستهدفات الرؤية وهذا ما سعينا إليه بالجمعية في ضوء توجيهات ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نهار بن سعود بن عبدالعزيز محافظ الطائف الرئيس الفخري للجمعية والذى يولي الجانب البيئي اهتماما بالغا وذلك من خلال دعم البرامج والمبادرات التي تسهم بفاعلية في تحويل محافظة الطائف إلى محافظة تطبق أسس ومبادئ المدن الخضراء ويتم من خلالها اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الاستدامة والمواءمة بين النمو السريع والحفاظ على البيئة

،وذلك من خلال استعادة الحياة الفطرية في البيئات الطبيعية في فضاءات وأودية الطائف من خلال التشجير الكثيف وتنفيذ سياسات فاعلة للاستدامة واستخدام الطاقة المتجددة والحد من المخلفات والتقليل من الانبعاثات، وفي هذا الجانب رأس سمو أمير محافظ الطائف اجتماعا لدراسة سبل إعادة تأهيل وتطوير وادي العرج بما يكفل جودة الحياه من خلال الاستفادة من مقومات وادي العرج الطبيعية في مجال صناعة السياحة والترفيه وتعظيم الاستفادة من مياه الصرف المعالجة المهدرة بالمحافظة لتنفيذ منتزهات برية وغابات شجرية وللاستثمار في المجال الزراعي والتوسع في الرقعة الخضراء مما سيسهم في تحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء والأمن الغذائي.

ولفت العتيبي النظر إلى أن جمعية الطائف الخضراء تعمل جنبا إلى جنب مع المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه (مائي) مع فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالشراكة مع إحدى الشركات الوطنية نحو تنفيذ مشروع ترشيد استهلاك المياه لعدد من مساجد بمحافظة الطائف من المتوقع أن يتم من خلاله تحقيق وفورات مائيه تفوق 30 ألف متر مكعب سنويا إلى جانب الوفورات الماليه.

الخفض الطوعي النفطي توجه تأكيدي لاستقلالية قرار المنتجين

الرياض: فتح الرحمن يوسف

الشرق الأوسط

بينما رمى قرار 9 دول تنتمي لمنظمة «أوبك» ومنظومة «أوبك بلس»، بقرار خفض إنتاج الطاقة طوعياً، الأخير، سوق الطاقة العالمية بحجر، لاستكشاف معززات استقرار الأسعار، وطمأنة المنتجين والمستهلكين، على حدّ السواء، يرى اقتصاديون في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن توجهات الخفض الأخيرة الطوعية للإنتاج النفطي بقيادة السعودية ومنتجين آخرين كبار داخل منظومة «أوبك بلس» ستعالج آثار الظروف الجيوسايسية والجيواقتصادية التي أفرزتها جملة من المستجدات، من بينها الحروب والنزاعات، ومتغيرات اللعبة السياسية، في خطوة استباقية احترازية تعزز أدوات استقرار الأسواق.

- مبادرة ضرورية

وأكد الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز «الخليج للأبحاث»، أن خفض إنتاج الطاقة الأخير يعد «إجراءً احترازياً» سيعيد الاستقرار لسعر البرميل، الذي شهد تقلبات عديدة في الأسابيع القليلة الماضية (أقل من 80 دولاراً)، التي غذّتها بوادر أزمة البنوك في الولايات المتحدة، حيث بدت وكأنها تأخذ منحى تصاعدياً بعد الإعلان عن إفلاس بنك «سيليكون فالي» ثم بنك «سيجنتشر» على التوالي، أعقبتهما أزمة بنك «كريدي سويس» السويسري.

وذهب بن صقر إلى أن فجائية القرار كان مرّدها لغياب أي بوادر توحي بصدور تخفيض بهذا الحجم في هذا التوقيت رغم تراجع الأسعار، بالنظر لتصاعد الضغوط الأميركية الراغبة في زيادة الإنتاج، وزيادة الاستهلاك المحتمل للاقتصاد الصيني، أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعد رفع القيود المرتبطة بجائحة «كوفيد - 19». ولفت بن صقر إلى أن التزام 9 دول بهذا القرار، الذي لطالما كان يُتخذ من طرف عضوين أو ثلاثة، يعكس حالة التوافق والتعاون المشترك داخل «أوبك بلس» على ضرورة ضبط معادلة العرض والطلب في أسواق الخام، فضلاً على مستويات التخزين، بما يحفظ مصالحها وينعكس إيجابياً في استقرار الأسواق العالمية.

استراتيجية القرار

سياسياً، فإن اتخاذ قرار التخفيض الطوعي في ظل المعطيات الدولية الراهنة، وفق بن صقر، يوحي بقدرة كبار منتجي النفط داخل تحالف «أوبك بلس» على التحرّر من الضغوط الغربية - الأميركية، بما يعزز من الاستقلالية في صناعة القرار بالشكل الذي تُراعى فيها مصالحهم أولاً، رغم ما خلفه التخفيض السابق من موجة غضب أميركي.

أما اقتصادياً، وفق بن صقر، فإن القرار يحمل في طياته مؤشراً على زيادة قدرة تحالف «أوبك بلس» على مراقبة أداء أسواق الطاقة بفاعلية وصرامة، على النحو الذي يدعم استقرار الأسعار، حيث من المنتظر أن يستقر سعر البرميل - على حد تقديره - في مستوى 100 دولار للبرميل بعد القرار الاحترازي، ويُوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.

ووفق بن صقر، فإن القرار استراتيجياً، لا يمكن فصل تداعياته عن باقي الملفات الطاغية على الساحة الدولية، في مقدمتها الصراع في أوكرانيا، مبيناً أن القرار وانعكاساته على سوق الطاقة العالمية، ربما يعززان موقف روسيا في مواجهة الغرب الراغب لتجفيف منابع دخلها القومي عبر التقليل من عوائد الطاقة عصب الاقتصاد الروسي.

- مواجهة المتغيرات

إلى ذلك، قال فضل بن سعد البوعينين، عضو مجلس الشورى السعودي، «فاجأ الخفض الطوعي الإضافي لإنتاج النفط الأسواق، خصوصاً في التنسيق الأمثل بين مجموعة دول (أوبك بلس) التي ما زالت تملك أدوات المبادرة لحفظ توازن الأسواق ومواجهة متغيرات الطلب بقرارات جماعية معززة لاستقرار أسواق النفط».

ووفق البوعينين، فإن الدول المعلنة عن الخفض الطوعي بما يقرب من 1.6 مليون برميل يومياً، تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، خصوصاً مع وجود تحديات تؤثر سلباً على حجم الطلب العالمي، إضافة إلى الضبابية التي تحيط بالاقتصاد العالمي، لا سيما ما يتسبب به البنك الفيدرالي الأميركي من ضغوط على الأسواق، لأسباب مرتبطة برفع أسعار الفائدة وتشديد السياسة النقدية، ما انعكس سلباً على الأسواق.

- مسؤولية الاستقرار

ويرى البوعينين، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن ما قامت به دول مجموعة «أوبك بلس» وبعض الدول المنتجة من خارجها هو إجراء احترازي موجه لحفظ استقرار أسواق النفط، التي عانت من تذبذبات في الفترة الماضية، متوقعاً استمرارها إذا لم تتدخل دول «أوبك» بإجراءات احترازية، تحدّ من التذبذبات، وهو برأيه ما حمل الدول المنتجة لاتخاذ قرار الخفض الطوعي.

ويعتقد البوعينين أن اللجوء إلى الخفض الطوعي الشامل ربما خفف الضغط على مجموعة «أوبك بلس»، وجعل الدول المنتجة تتحمل مسؤولية قراراتها بشكل منفرد، مستطرداً: «ربما ذلك يحدّ من التأويلات غير المحمودة حول إجماع الدول المنتجة على قرارات المنظمة، ويحد أيضاً من انتقادها».

- رؤية متوازنة

الأكيد وفق البوعينين، فإن للسعودية دوراً مهماً في مثل هذا الخفض الطوعي، مبيناً أن قيادة المملكة للمنظمة وفق رؤية وسياسة نفطية متوازنة محققة لمصالح المنتجين وغير مضرة بمصالح المستهلكين، تجعلها أكثر قدرة على توحيد قرارات الإنتاج وتوجيهه للمصلحة العامة ومصلحة الاقتصاد العالمي.

وذكر عضو «الشورى السعودي» أن من مهام «أوبك بلس»، تحقيق الموازنة بين العرض والطلب، بما يحقق استقرار الأسواق ويحمي الدول المنتجة من المتغيرات الحادة، كما أنه يحمي في الوقت ذاته الصناعة النفطية، وبالتالي الاقتصاد العالمي، ما يعني بالضرورة النظر لقرار الخفض الجماعي على أنه موجه لاستقرار الأسواق وحمايتها من المتغيرات المؤثرة في الطلب العالمي.

وشدد البوعينين على أن الخفض الطوعي يعني تحمل جميع دول مجموعة «أوبك بلس» حصة من مجمل الخفض، بخلاف بعض قرارات الخفض الطوعية السابقة التي اقتصرت على عدد محدود من الدول المنتجة، في مقدمتها السعودية.

وأكد على أن إعلان روسيا تمديدها قرار الخفض الطوعي السابق بعد إعلان الدول الأخرى قرار الخفض، يجعل مجموعة «أوبك بلس» في منأى عن تلقي الاتهام بتسييس ملف النفط أو محاولة دعم روسيا في نزاعها الحالي.

مبيناً أن الأمر في غاية الأهمية، لأن «أوبك بلس» تتخذ قراراتها، وفق رؤية اقتصادية صرفة، مرتبطة ببيانات الطلب وتوقعاته المستقبلية.

باكستان لتقاسم خطط دعم الوقود مع «صندوق النقد» والأنظار تتجه للسعودية

الشرق الأوسط

ذكر وزير المالية الباكستاني، إسحق دار، أنه تم تقاسم خطط تنفيذ دعم الوقود مع «صندوق النقد الدولي»، للمساعدة في تبديد مخاوف «الصندوق»، قبل أن يعيد إحياء برنامج إنقاذ متعثر، بقيمة 6.5 مليار دولار، بينما تتجه الأنظار إلى السعودية التي تعهدت لـ«الصندوق» بتوفير تمويل لباكستان (يُقدَّر بمليار دولار)، وفق وزيرة دولة بوزارة المالية الباكستانية، يوم الخميس الماضي.

وقال دار في بيان بثه التلفزيون، أمس (السبت): «يتعلق الأمر بأخذ مال من الباكستانيين الأغنياء ومنحه للفقراء»، مضيفاً أن الدعم لن يؤثر على ميزانية البلاد، حسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وأضاف وزير المالية أن العديد من الاجتماعات عُقِدت في إسلام آباد مع «صندوق النقد الدولي»، خلال الأسبوع الماضي، وتم الانتهاء من العديد من الإجراءات لاستئناف برنامج القرض.

وقال وزير المالية إنه ألغى زيارته لواشنطن لحضور اجتماعات الربيع لـ«صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، بتوجيهات من رئيس الوزراء، وذلك بسبب الوضع السياسي في البلاد.

وأضاف أنه سيحضر اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مهمة عبر الإنترنت، مشيراً إلى أن وفداً باكستانياً سيكون موجوداً في واشنطن.

وتواجه باكستان خطر التخلف عن سداد ديونها؛ إذ تعطل برنامج إنقاذ من «صندوق النقد الدولي»، منذ نوفمبر (تشرين الثاني)، وذلك في وقت تدور فيه معركة سياسية طاحنة بين الحكومة ورئيس الوزراء السابق عمران خان.

وقال دار إن الأزمة تفاقمت بعد قرار من المحكمة العليا في الآونة الأخيرة بإبطال خطط لتأجيل انتخابات مجلسين إقليميين من المقرر انعقادها الشهر المقبل. وتسبب الأمر في أزمة بين الحكومة والمحكمة.

وأردف دار خلال خطاب أذاعه التلفزيون: «نحن كدولة عالقون في فوضى غريبة... لذا، في ظل هذه الظروف، وبتوجيهات من رئيس الوزراء، ألغيت خطط سفري إلى هناك (واشنطن) بشكل شخصي».

ألغيت خطط سفري إلى هناك (واشنطن) بشكل شخصي».

ورفض الوزير تقارير ربطت بين إلغاء زيارته وتعطل برنامج الإنقاذ المالي من «صندوق النقد». وأضاف أنه توجد «أزمة دستورية» تسببت فيها المحكمة العليا التي طالبت الحكومة بتوفير 21 مليار روبية باكستانية (74 مليون دولار) للسلطات الانتخابية بحلول يوم الاثنين لإجراء الانتخابات.

وقال دار إن باكستان من جانبها أكملت جميع متطلبات مراجعة «برنامج صندوق النقد»، للحصول على مبلغ 1.1 مليار دولار، وهو تمويل ضروري للدولة التي تمر بأزمة مالية.

وذكر أن كل ما تبقى تأكيد من دولة واحدة على أنها ستقدم لباكستان مليار دولار لدعم متطلبات حساباتها الخارجية. وأضاف أن دولة أخرى أكدت بالفعل تقديم ملياري دولار.

وبينما لم يذكر دار اسم البلدين، قالت وزيرة دولة بوزارة المالية الباكستانية يوم الخميس إن السعودية أبلغت «الصندوق» بأنها ستوفر تمويلاً لباكستان.

وتداولت وسائل إعلام محلية على نطاق واسع تقارير عن تعهد السعودية بتقديم ملياري دولار، بينما يُنتظر أن تؤكد الإمارات توفير مليار دولار.

وقال الوزير إنه بمجرد تأكيد توفير المليار دولار، سيجري التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء. ونفى وجود أي مسائل أخرى عالقة.

وباكستان في حاجة ماسة إلى الأموال؛ إذ يبلغ احتياطي النقد الأجنبي 4.2 مليار دولار تقريباً، وهو مبلغ بالكاد يغطي شهراً واحداً من الواردات.

تعاني باكستان واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في التاريخ، وفي أوائل الأسبوع الماضي زادت أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، بعد تسارع أسعار المستهلك إلى رقم قياسي جديد. كما زادت الحكومة من رسوم الضرائب وأسعار الطاقة، وسمحت بتقليص قيمة العملة للوفاء بشروط «الصندوق».

وعانت باكستان بشدة من آثار الفيضانات الكارثية التي ضربت البلاد في صيف العام الماضي. وقدرت وزارة المالية الباكستانية حجم الخسائر بـ40 مليار دولار.

خبراء: أوبك بلس استبقت الشكوك في ارتفاع الطلب

المدينة

ارتفع النفط ٪20 من ادنى مستوياته في مارس الماضي بعد قرار اوبك بلس بخفض طوعي مقداره 1,66 مليون برميل لدعم الاسواق.

واتفق خبراء على ان قرار اوبك بلس استبق المضاربات والشكوك في ارتفاع الطلب.

وقال أندرو موريس مدير شركة «بويري» الدولية للاستشارات أن قرار «أوبك +» الأخير يعكس رؤيتها الثاقبة والمستقبلية للسوق النفطية خاصة الشكوك المحيطة بنمو الطلب في ضوء الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية لمكافحة التضخم وعدم الثقة بانتعاش في الصين بالوتيرة المتوقعة في ضوء تقديرات تشير إلى أن بكين قد ملأت مخزونها بالفعل عندما كانت الأسعار منخفضة.

ونوه بأن السوق النفطية سجلت أكبر ارتفاع لأسعار النفط هذا العام في الأيام القليلة الماضية بعد خفض الإنتاج وارتفاع المخاطر وانقطاع إمدادات كردستان، لكن هذه المكاسب توقفت مؤقتا مع فشل سحب المخزونات الأمريكية في تهدئة المخاوف بشأن الطلب في ظل حالة من اقتصاد أمريكي غير مؤكد.

وأوضح أندريه جروسي مدير شركة «إم إم إيه سي» الألمانية أن مكاسب الطلب ما زالت محدودة، وهو الأمر الذي تعاملت معه «أوبك +» بخفض قياسي جديد، لافتا إلى تراجع مخزونات النفط الخام الأمريكية بنحو 3.7 مليون برميل الأسبوع الماضي وهو أقل مما توقع التجار سابقا، في حين أظهرت بيانات اقتصادية أخرى ضعف النشاط التجاري في الشهر الماضي.

من جانبها، أوضحت ويني أكيللو المحللة الأمريكية في شركة «أفريكان إنجنيرينج» الدولية أن أسعار النفط الخام تلقت دفعة قوية في الأسبوع الماضي وربما تستمر تأثيراتها في الأسابيع المقبلة، حيث ارتفع النفط بأكثر من 20 ٪ منذ أدنى مستوياته في مارس الماضي وذلك أثناء وقوع الأزمة المصرفية الدولية عقب انهيار بنك سيليكون فالي.

صدمة «أوبك+» تنعش أسواق النفط رغم تحذيرات تراجع الطلب

اقتصاد الشرق

تسبب الخفض المفاجئ لإنتاج النفط في تحالف «أوبك+» في حدوث موجات صادمة في الأسواق المالية، ودفع أسعار الخام للارتفاع بأكبر قدر في عام. الآن بعد أن هدأت الأمور، يلوح في الأفق سؤال واحد كبير وهو: هل سيستمر ارتفاع الأسعار أم سيتلاشى؟

رفعت البنوك بداية من «غولدمان ساكس» حتى «آر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets LLC) توقُّعاتها لأسعار النفط فور خفض «أوبك+». ومع ذلك؛ ما يزال التجار يعتقدون أنّ التوقُّعات الاقتصادية المتوترة ستمنع تحركات التحالف لدفع الأسعار إلى الأعلى. وبدأت مؤشرات الطلب في إطلاق علامات تحذيرية أيضاً.

قد ينتهي الأمر بأن يكون الاختبار النهائي حول ما الذي يهم السوق بشكل أكبر، تشديد الإمدادات، أم صورة الطلب الباهتة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى مزيد من عدم اليقين بشأن اتجاه الأسعار، وهو تطور مُعقد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ومحافظي البنوك المركزية في العالم في معركتهم المستمرة ضد التضخم.

قالت ليفيا غالاراتي، كبيرة المحللين في «إنرجي أسبكتس» (Energy Aspects): «من الصعب للغاية التداول في الوقت الحالي». وأضافت: «إذا كنت تاجراً، فأنت واقع بين ما يحدث على مستوى الاقتصاد الكلي وما يحدث في السوق بشكل أساسي. إذ ّهما اتجاهان مختلفان».

أصبح الشيء الوحيد المؤكد هو أنّه تم الآن ترسيخ عملية تحوّل كبيرة في السيطرة على السوق بأيدي المملكة العربية السعودية وحلفائها، مع وجود تداعيات هائلة على الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي.

واصل المستثمرون مكافأة شركات الحفر الأميركية بسبب انضباطها في الإنتاج، مما لا يُرجّح ألا تُقدم شركات النفط الصخري على زعزعة السوق بزيادة الإنتاج التي ساعدت خلال العقد الماضي على ترويض التضخم، وهو ما يترك سوق النفط تحت إشراف «أوبك+» في وقت توقّع فيه بعض الخبراء أنّ الطلب يتجه نحو تسجيل رقم قياسي.

وقال رايان فيتزموريس، المتداول الرئيسي للمؤشر الرئيسي في شركة سمسرة السلع «ماريكس غروب» (Marex Group Plc): «أثارت التخفيضات المفاجئة لـ(أوبك) بالفعل مخاوف من عودة التضخم.. هذه المخاوف المتجددة يجب أن تزداد» في الأشهر المقبلة.

فيما يلي لمحة عامة عما سيراقبه التجار في سوق النفط مستقبلاً:

الطلب في الصيف

ضرب توقيت قرار «أوبك» على الوتر الحساس لدى العديد من خبراء النفط. ولن تدخل تخفيضات الإنتاج حيز التنفيذ حتى مايو المقبل، ومن المرجح أن تشعر الأسواق بالكثير من التداعيات في النصف الثاني من العام.

يعتبر هذا هو الوقت الذي يصل فيه الطلب على النفط عادةً إلى ذروته الموسمية، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى موسم القيادة الصيفي المزدحم في الولايات المتحدة. تعتبر تلك أيضاً النقطة التي من المتوقّع أن تشهد فيها عملية إعادة الافتتاح الاقتصادي للصين في بلوغ الحد الأقصى، بما يدعم الطلب بشكل أكبر.

عادة، ترغب «أوبك» في الاستفادة من هذا الاستهلاك المتدفق عبر البيع في السوق بأكبر قدر ممكن، لكنْ بدلاً من ذلك؛ فإنّ الخفض يعني أنّ التحالف يتراجع عن هذا التوجه.

يثير الأمر الحالي الجدل حول ما إذا كانت هذه الخطوة ستنتهي بدفع أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل مع ارتفاع الطلب، أو ما إذا كان التحالف وحلفاؤه يستعدون، بدلاً من ذلك، لصيف يتسم بالركود والاستهلاك الفاتر.

قال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في «آي إن جي» (ING): «بينما يُنظر إلى تخفيضات (أوبك+) بشكل عام على أنّها خطوة صعودية؛ لكنّها تثير مخاوف بشأن توقُّعات الطلب». وأضاف: «إذا كان (أوبك+) على ثقة من توقُّعات الطلب القوية هذا العام، فهل سيشعر حقاً بالحاجة إلى خفض العرض؟».

تؤكد التحركات في أسواق الوقود العالمية الشكوك بشأن الطلب. وفي حين ارتفعت أسعار النفط؛ كانت التحركات للمنتجات المكررة أقل وضوحاً، مما أدى إلى تقلّص هوامش الربح لمصافي التكرير في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة.

وفي آسيا، تشير أسعار الديزل، وهو منتج رئيسي لمصافي التكرير، إلى مخاوف متزايدة من التباطؤ مع تقلص الجداول الزمنية إلى أدنى مستوياتها منذ نوفمبر.

مخزونات مرتفعة

في الوقت الذي تتراجع فيه المخزونات الأميركية، ما تزال المخزونات مرتفعة عالمياً. ففي الربع الأول، كانت مخزونات النفط التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعلى بحوالي 8٪ مقارنة بمستويات العام الماضي، وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. يمثل هذا الأمر مخزوناً كبيراً إلى حد ما، ويعكس ضعف الاستهلاك الذي اجتاح السوق في الأشهر القليلة الماضية.

قالت «غالاراتي» من «إنيرجي أسبكتس»: «أنت بحاجة لاستيعاب هذا العبء أولاً قبل أن نشهد الاتجاه الصعودي».

التدفقات الروسية

توقَّع المراهنون على ارتفاع أسعار النفط، دون جدوى، الكشف عن خفض الإنتاج الروسي الموعود لشهر مارس. كان الكرملين قد ذكر أنّه سيُخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً في مارس ردّاً على حظر الاستيراد وفرض «الدول غير الصديقة» حدوداً على سقف الأسعار، لكن لم تظهر أي علامة على انخفاض الإنتاج الروسي في أحد أهم مقاييس أسواق النفط الخام العالمية، وهو عدد البراميل التي تغادر البلاد.

بلغت شحنات النفط الخام من الموانئ الروسية مستوى مرتفعاً جديداً في الأسبوع الأخير من شهر مارس، فقد تجاوزت 4 ملايين برميل يومياً. يعد هذا أعلى بـ45٪ مقارنة بالمتوسط المُسجّل في الأسابيع الثمانية السابقة على غزو القوات الروسية لأوكرانيا، وهو المستوى الذي زاد منذ يناير الماضي من خلال تحويل نحو 500 ألف برميل يومياً عبر خط الأنابيب المباشرة إلى بولندا وألمانيا.

ضبط إنتاج النفط الصخري

لم يمضِ وقت طويل منذ أن توجّه تجار النفط إلى لاعبين رئيسيين بشأن الإمدادات، وهما: منظمة «أوبك»، وصناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة.

في ذلك الوقت، كانت «أوبك» وصناعة النفط الصخري تخوضان معركة لنيل حصة في السوق، وهو الصراع الذي ساهم في تحجيم أسعار النفط العالمية، والتضخم المدفوع بالطاقة، خلال معظم العقد.

ثم اجتاح الوباء بالتزامن مع اضطرابات أسعار النفط، حيث تم الضغط على صناعة النفط الصخري. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، وحتى في ظل تعافي السوق وزيادة التدفق النقدي؛ منحت الشركات الأولوية لتوزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم على حساب عمليات الحفر الجديدة، وهي الاستراتيجية التي حققت ربحية. منذ مارس 2020، ارتفع مؤشر «إس أند بي 500» لقطاع الطاقة بما يقرب من 200٪، متجاوزاً مكاسب المؤشر العام «إس أند بي 500» التي بلغت 60٪ تقريباً.

أما الآن؛ في ظل تزايد الدعوات لتحقيق ذروة إنتاج النفط الصخري، أصبح لدى «أوبك» عامل أقل يجب مراعاته عند اتخاذ القرارات بشأن الإمدادات.

إنّه أمر منغّص بالنسبة إلى الرئيس جو بايدن، الذي سارع إلى التقليل من تأثير قرار المنظمة وحلفائها بخفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يومياً. فقد تعهّد «بايدن» بعد عملية خفض أولية للإنتاج العام الماضي بأنّ ذلك سيجلب «عواقب» على السعودية، لكنّ الإدارة لم تتخذ خطوات بعد.

منحنى العقود الآجلة

تمت إثارة الحديث بشأن بلوغ برميل النفط مستوى 100 دولار منذ نهاية العام الماضي، لكن يبدو أنّ هذا المستوى ما يزال مؤجّلاً. في البداية، كان بعض المحللين قد توقّع وصول الأسعار إلى هذا الحد في الربع الثاني من عام 2023. وتأجلت هذه التوقُّعات إلى النصف الثاني من العام، وفي الوقت الحالي لا يتوقّع حتى بعض أبرز المراهنين على الارتفاع بلوغ هذا الرقم السحري حتى العام 2024.

يعكس منحنى العقود الآجلة للنفط تلك التوقُّعات. فقد ارتفعت أسعار العقود المرتبطة بعمليات التسليم حتى ديسمبر 2024 و2025 بمستوى كبير، برغم بدء تراجع العقود الآجلة القياسية لشهر الاستلام.

قال هاري ألثام، المحلل لدى شركة الوساطة «ستون إكس» (StoneX): «من المؤكّد أنّ خفض إنتاج (أوبك+) يثير احتمال الوصول إلى مستوى 100 دولار للبرميل هذا العام، على الرغم من أنّه ليس أمراً واقعاً بأي حال من الأحوال. من الواضح أنّ ضعف جانب الطلب الناجم عن اعتبارات النمو يلعب دوراً أكثر وضوحاً».

تعزيز الابتكارات المتقدمة يحقق استدامة قطاعات الطيران والدفاع والطاقة

الرياض - أحمد غاوي

الرياض

في الوقت الذي قطع فيه التوجه السعودي شوطاً كبيراً في معززات الابتكارات المتقدمة ويأتي في مقدمتها الذكاء الاصطناعي، شدد خبراء مختصون على ضرورة تعزيز الابتكارات المتقدمة وتوفير كم كبير من البيانات ذات الصلة، لاستدامة قطاع الطيران والدفاع والطاقة في المملكة وفي العالم، مشيرين إلى أن هذه القطاعات جاذبة للاستثمار محلياً ودولياً.

من جهته قال الخبير الدولي، إغناسيو غارسيا ألفيس، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي العالمي لـ»آرثر دي ليتل: «نشهد حالياً في ثقة متنامية بين الشركات الناشئة وروادها في جميع أنحاء العالم، غير أن هذا التوجه، يستدعي التركيز على تعزيز قدرة التقنيات والشركات من خلال التعاون مع الحكومات والجمعيات، على تقديم المساعدة للعالم بأكمله وتوفير جسر لتجاوز حالة الاضطراب التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر».

وشدد ألفيس، على ضرورة الجمع بين القوة والمرونة، حيث تواجه الشركات العاملة في القطاعات المعقدة وعالية التخصص والقطاعات ذات الكثافة الرأسمالية، مثل: قطاع الطيران والدفاع والطاقة، تحديات خاصة في تقديم الابتكارات المتقدمة، مشيراً إلى أربعة عوامل رئيسة تجمع بين المرونة والقوة لتحقيق النتائج والإنجازات بنجاح، مؤكداً على أهمية تحديد هدف واضح للشركة في توجيه عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ولفت ألفيس، إلى أهمية تعزيز التكامل بين عناصر الاستراتيجية والابتكار والتحول في القطاعات المتقاربة التي تستخدم التقنيات بكثافة، مع توجيه منظومات الأعمال المتغيرة لاكتشاف فرص نمو جديدة، وتمهيد الطريق أمامهم لمساعدتهم على بناء قدرات الابتكار لديهم وتطوير مؤسساتهم، مع اتباع المنهجيات الجديدة المرتبطة بالاستعانة بالخبراء الخارجيين وخيال التصميم السماح للشركات باتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة في الوقت المناسب.

وشدد ألفيس، على أن تعزيز الاستدامة، يتطلب تحقيق الاستدامة تغييراً جذرياً، مبيناً أهمية مشاركة البيانات في تنفيذ برامج التحول على مستوى القطاعات، ومشاركتها بفعالية على للاستفادة من الدروس المستخلصة من العمل مع قطاع الطاقة، لتحديد المنهجيات الجديدة التي تدعم عمليات التحول الناجحة.

من ناحيته، أكد الدكتور عبدالرحمن باعشن رئيس مركز الشروق للدراسات الاقتصادية بجازان، أن تعزيز الابتكارات المتقدمة أصبح أمراً ضرورياً من أجل استدامة قطاعات الطيران والدفاع والطاقة، في ظل التحديات المعقدة التي أفرزتها العوامل البيئية والمناخية، لتحقيق الانتعاش والنمو المتسارع للقطاعات الثلاثة كونها تمثل أحد أهم القطاعات التي تعظم الناتج الاقتصادي وتحرك نموه.

وشدد باعشن على ضرورة أن تتبني المؤسسات الحكومية والخاصة أحدث الابتكارات في مجالات صناعاتها، مع أهمية استكشاف فرص الاستفادة منها، وفق مسارات محددة وخطط مدروسة تمهد الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المعنية، مع العمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتحديد الاتجاهات المستقبلية لصناعة الطيران والدفاع، مع تسريع وتيرة تنفيذ أجندة الاستدامة، مشيراً إلى أن التوجه السعودي قطع شوطاً كبيراً في معززات الابتكارات المتقدمة ويأتي في مقدمتها الذكاء الاصطناعي.

وأوضح باعشن أن أهناك أهمية بالغة تتمثل في دعم الشركات الناشئة التي تتبنى الابتكارات المتقدمة، مع أهمية العمل على اجتذاب المستثمرين واستيعاب الكوادر المؤهلة وتوفير فرص التدريب لها لتجاوز التحديات وتقديم مزايا جديدة وتوسيع نطاق المزايا الاعتيادية، مع اقتناء أحدث التقنيات والحلول في هذا المجال لدفع عجلة الاستدامة في القطاعات المعنية، مع تحفيز التطورات وتعزيز الكفاءة والخطط المستقبلية لقطاعات الطيران والطاقة والدفاع.

شكراً